ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

محفوف بالمخاطر

أوضاع الصحفيين في اليمن خلال عام ٢٠٢١

إعداد

أحمد عيسي

تحرير

شريف عبد الحميد

تمهيد

ظلت الحماية المكفولة للمدنيين بمن فيهم الصحفيين بموجب القانون الدولي الإنساني عُرضة لانتهاك جميع الأطراف المتحاربة في خضم النزاع اليمني المسلح لا سيما في ظل تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب، إذ لا زال الصحفيون في اليمن يواجهون انتهاكات حقوقية واسعة النطاق بما في ذلك القتل العمد، والاعتقال والإخفاء القسريين، والمحاكمات غير العادلة، والتعذيب وغيره من أنماط سوء المعاملة بعد مرور سبعة أعوام على نشوء النزاع اليمني المسلح، ولا يزالون يحيون في وضع محفوف بالمخاطر، ومضطرون لدفع أثمان باهظة كنتيجة مباشرة لممارسة عملهم، إذ أن الغالبية العظمى من الصحفيين العاملين في النزاعات المسلحة لا يُقتلون بسبب حالات مهددة للحياة يجدون أنفسهم فيها، ولكنهم يُغتالون مباشرة بسبب تقاريرهم، ولا يجري التحقيق إلا في عدد قليل جدًا من هذه الاغتيالات، ولا تجري ملاحقة أي شخص قضائيًا في 90 % تقريبًا من الحالات.

ومن ثمّ يمكن القول، إن ما شجع الأطراف المتحاربة في اليمن على التمادي في الاعتداءات المتكررة بحق الصحفيين طيلة فترة النزاع اليمني، هو غياب المسائلة وشيوع الإفلات من العقاب على الجرائم التي ترتكبها هذه الأطراف بحق الصحفيين، الأمر الذي يؤسس لحقيقة راسخة مفادها، أن حرية الإعلام لن تكون أبدًا حقيقة واقعة، وستبقى مجرد وعد خاوٍ، ما دام استمر تعرض الصحفيين للقتل العمد أو المضايقات بسبب عملهم، وما بقى يفلت من يهاجمهم من العقاب.

وتعد اليمن من أسوأ بيئات العمل الصحفي حول العالم، فوفقًا للتصنيف العالمي لحرية الصحافة الذي نشرته منظمة مراسلون بلا حدود في وقت سابق من عام 2021، يحتل اليمن المرتبة 169 من أصل 180 بلدًا، ويعزى وقوع اليمن في مرتبة متأخرة، واحتلاله ذيل التصنيف العالمي لحرية الصحافة، إلى كونه يعد بيئة غير مواتية لحرية الإعلام، وغير آمنة لعمل الصحفيين، فوفقًا لتقرير أعدته مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، في إطار حملة أوقفوا الحرب في اليمن، فقد وقع ما يربو على 1039 انتهاكًا ضد حرية الإعلام والصحفيين في اليمن منذ اندلاع النزاع في عام 2015 وحتى نهاية عام 2020، وتنوعت هذه الانتهاكات ما بين 332 حالة اعتقال للصحفيين و220 حالة اعتداء وشروع في قتل الصحفيين، بالإضافة إلى 36 حالة محاكمة ضد صحفيين في اليمن و62 مداهمة ومصادرة لممتلكات الصحفيين بالإضافة إلى 81 واقعة إيقاف وسائل إعلام ومصادرة أدوات التصوير و44 حالة توقف إعلاميين عن العمل بالإضافة إلى نحو 264 حالة حجب وتهديد بحجب المواقع الإليكترونية[1]، ومع منتصف العام الجاري، وصل عدد وقائع الانتهاكات بحق الصحفيين في اليمن إلى ما يربو على 1400 واقعة انتهاك وفقًا لتقرير صادر عن نقابة الصحفيين اليمنيين.[2]

[1] «ماعت للسلام» تدين مقتل الصحفية رشا الحرازي في اليمن، الدستور، 10 نوفمبر 2021، الرابط: https://bit.ly/3oC2p5v

[2] استهداف الصحفيين بالعبوات الناسفة.. فصل جديد لمعاناة أصحاب القلم في اليمن، المرجع، 14 نوفمبر 2021، الرابط: https://bit.ly/3FAXJDR

المنهجية

تعد المعلومات الواردة في هذا التقرير مستقاة بصورة أساسية من التقارير والأخبار التي جمعها باحثو مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في الفترة ما بين يناير ونوفمبر 2021، بما في ذلك الأخبار والتقارير الصادرة عن نقابة الصحفيين اليمنيين، وكذلك شركائنا من منظمات المجتمع المدني اليمنية العاملة على الأرض، وقد اعتمد باحثو المؤسسة على المنهج التحليلي الوصفي في إعداد هذا التقرير، حيث تم التركيز بشكل رئيس على وصف خصائص الظاهرة الكيفية بشكل دقيق، ووصف خصائصها الكمية بشكل رقمي.

الإطار القانوني لحماية الصحفيين في اليمن

يعد النزاع الدائر في اليمن بين الحكومة الشرعية المعترف بها دولياً، ومليشيا الحوثيين، نزعًا مسلحًا غير دولي، بين دولة ومجموعة مسلحة غير تابعة للدولة، الأمر الذي يجعل جميع أطراف النزاع اليمني ملزمون بقواعد القانون الدولي الإنساني، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بحماية المدنيين بمن فيهم الصحفيين. وواقع الأمر أن اليمن طرفًا في العديد من الاتفاقيات الدولية التي تشكل جوهر القانون الدولي الإنساني، إذ أنه صادق على اتفاقيات جنيف الأربع في عام 1970، وصادق على البرتوكولين الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف في عام 1990، الأمر الذي يجعله ملزم باتباع مبادئ وأحكام ونصوص هذه الاتفاقيات على النحو الوارد فيها.

وعلى صعيد ذي صلة، زخر القانون الدولي الإنساني بالعديد من المواد والأحكام التي تكفل الحماية الواجبة للمدنيين بمن فيهم الصحفيين على النحو الذي يمكنهم من أداء عملهم في مناخ آمن وموات، ففي هذا السياق، الزم القانون الدولي الإنساني جميع الأطراف المنخرطة في نزاع مسلح، بضرورة احترام وحماية الصحفيين المدنيين، الذين يؤدون مهماتهم في النزاعات المسلحة، من كل شكل من أشكال الهجوم المتعمد، وأمّن الصحفيين الحماية نفسها المكفولة للمدنيين ما دام أنهم لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، حيث نصت المادة 79 من البروتوكول الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949 في هذا الصدد على أن "الصحفيين الذين يباشرون مهمات مهنية خطرة في مناطق المنازعات المسلحة يعدون أشخاصًا مدنيين ضمن منطوق الفقرة الأولى من المادة 50، يجب حمايتهم بهذه الصفة بمقتضى أحكام الاتفاقيات وهذا الملحق "البروتوكول" شريطة ألا يقوموا بأي عمل يسيء إلى وضعهم كأشخاص مدنيين".[3]

[3] المادة رقم 79 من الملحق (البروتوكول) الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، 21 نوفمبر 2017، للإطلاع على كامل مواد الملحق، انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3qL54w8

وعليه، فإن هذه المادة قد أتاحت للصحفيين التمتع بنفس الحماية المكفولة للأشخاص المدنيين في مجمل القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك الحماية من آثار الأعمال العدائية، ومن التعسف إذا ما وقعوا في قبضة أحد أطراف النزاع عن طريق الأسر أو التوقيف، ومن العنف ضد الحياة، لاسيما القتل بكل أشكاله، ومن التشويه، والمعاملة القاسية خاصة المهينة والحاطة، ومن التعذيب، وأخذ الرهائن، والاعتداء على الكرامة الشخصية، ومن إصدار العقوبات وتنفيذ الإعدامات بدون حكم سابق صادر عن محكمة مشكلة قانونًا تكفل جميع الضمانات القضائية المعترف بضرورتها من طرف الشعوب المتمدنة.

وفي سياق متصل، حفل العمل الدولي بالعديد من الجهود القانونية الدولية التي أعادت التأكيد على ما تضمنته اتفاقيات القانون الدولي الإنساني من أحكام ومواد توجب توفير الحماية اللازمة للصحفيين في البيئات المضطربة والنزاعات المسلحة، ففي هذا الصدد، اعتمد مجلس الأمن الدولي في 23 ديسمبر 2006، القرار رقم 1738 لعام 2006، والذي حث جميع الأطراف المنخرطة في النزاعات المسلحة على ضرورة وقف الهجمات المتعمدة ضد الصحفيين، وتوفير الحماية اللازمة لهم بموجب القانون الدولي الإنساني[4]، وهو الأمر نفسه الذي أكده قرار مجلس الأمن الدولي الصادر برقم 2222 لعام 2015، إذ نص هذا القرار على ضرورة توفير الحماية اللازمة للصحفيين العاملين في النزاعات المسلحة على النحو الذي يمكنهم من أداء عملهم في مناخ آمن وموات، وعلى ضرورة امتثال الأطراف في أي نزاع مسلح للالتزامات المنطبقة عليها بموجب القانون الدولي المتعلق بحماية المدنيين في النزاع المسلح، بمن فيهم الصحفيون، واتخاذ الخطوات المناسبة لكفالة المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضدهم.[5]

وعلى صعيد القانون الدولي لحقوق الإنسان الذي يسري في كل الأوقات سواء في حالات السلم أو الحرب، فتجدر الإشارة إلى أن اليمن دولة عضو في تسع معاهدات من بين المعاهدات الدولية الأساسية الثلاث عشرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب، والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والتي تكفل جميعها للبشر قاطبة في فترات النزاع المسلح كما في فترات السلم، حرية الرأي والتعبير، والحماية من الاعتقال والاختفاء القسريين، ومن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللإنسانية أو المهينة، ومن المحاكمات الجائرة التي تفتقر إلى الضمانات القضائية المعترف بها في الأمم المتمدينة.

أما على الصعيد اليمني، فقد كفل الدستور والقانون في اليمن حرية الرأي والتعبير لجميع المدنيين بمن فيهم الصحفيين، وأقرا الحماية الواجبة للصحفيين على النحو الذي يمكنهم من أداء عملهم في مناخ من الحرية، ففي هذا السياق، نصت المادة رقم 42 من الدستور اليمني على أن "لكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتكفل الدولة حرية الفكر والإعراب عن الرأي بالقول والكتابة والتصوير في حدود القانون"[6]، كما نصت المادة رقم 6 من قانون الصحافة والمطبوعات اليمني على أن "حماية حقوق الصحفيين والمبدعين وتوفير الضمانات القانونية اللازمة لممارسة المهنة وحقهم في التعبير دون تعرضهم لأي مسألة غير قانونية يكفلها القانون، ما لم تكن بالمخالفة لأحكامه". ومن ثّم يمكن

---

[4] القرار رقم 1738 لعام 2006، مجلس الأمن الدولي، 23 ديسمبر 2006، الرابط: https://bit.ly/3wRqOHT

[5] القرار 2222 (2015)، مجلس الأمن الدولي، 27 مايو 2015، الرابط: (https://undocs.org/ar/S/RES/2222(2015

[6] مادة رقم 42 من الدستور اليمني، للإطلاع على كامل مواد الدستور، انظر الرابط التالي: https://bit.ly/3DqVB0H

القول، أن التشريعات اليمنية قد وفرت بلا شك الضمانات القانونية التي تكفل للصحفيين العمل في بيئة آمنة ومواتية بعيدًا عن الاستهداف أو التضييق.[7]

حقائق وأرقام.. الانتهاكات الحقوقية ضد الصحفيين خلال العام 2021

واجه الصحفيون في اليمن خلال العام الجاري طيف واسع من الانتهاكات الحقوقية واسعة النطاق التي ارتكبتها جميع الأطراف المتحاربة تجاههم، إذ أنهم تعرضوا لاستهدافات ومضايقات متعمدة من قبل جميع الأطراف المتحاربة في اليمن ولا سيما جماعة الحوثيين، الأمر الذي تجسد في قتل البعض منهم، واعتقال واحتجاز البعض الآخر بشكل تعسفي، وتعرض أفراد منهم لصنوف مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة، وخضوع أغلبهم لمحاكمات جائرة تفتقر لأدنى معايير العدالة، هذا بالإضافة إلى مصادرة مقتنياتهم الصحفية، ومنعهم من التغطية والزيارة.

فعلى صعيد ذي صلة، وثقت نقابة الصحفيين اليمنيين في تقريرها الصادر عن وضع الحريات الصحافية خلال النصف الأول من العام 2021، عدد من الانتهاكات الحقوقية التي ارتكبتها أطراف النزاع اليمني تجاه الصحافة والصحفيين في اليمن، حيث رصدت النقابة 36 حالة انتهاك منذ مطلع العام الجاري وحتى نهاية شهر يونيو الفائت، طالت صحافيين ومصورين ومؤسسات إعلامية وممتلكات صحافيين، وقد شملت هذه الانتهاكات ضمن ما شملت 8 حالات اختطاف واحتجاز بنسبة 22.2% من إجمالي الانتهاكات، و4 حالات تهديد وتحريض ضد الصحفيين بنسبة 11.1%، و5 حالة اعتداء على صحفيين ومقار اعلامية وممتلكات خاصة بنسبة 13.9%، و12 حالة منع ومصادرة بنسبة 33.3%، و7 حالات محاكمات غير عادلة ومساءلة لصحفيين بنسبة 19.5% من إجمالي الإنتهاكات، وتصدرت مليشيا الحوثي قائمة الأطراف المنتهكة بواقع 20 حالة انتهاك من إجمالي الانتهاكات بنسبة 55%، وتلاها الحكومة الشرعية بمختلف تشكيلاتها وهيئتها بواقع 10 حالات انتهاك بنسبة 28%، ثم المجلس الانتقالي الجنوبي بواقع 6 حالات انتهاك بنسبة 17% من إجمالي الانتهاكات.[8]

وظلت الحريات الصحافية في اليمن تعيش وضعًا حرجًا خلال الربع الثالث من عام 2021، حيث استمرت حالة العنف والعدائية تجاه الصحافة والصحفيين من كافة الأطراف، فوفقًا لتقرير نقابة الصحفيين اليمنيين الصادر عن وضع الحريات الصحافية في اليمن خلال الربع الثالث من العام 2021، فقد بلغ عدد الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون اليمنيون والمؤسسات الإعلامية خلال الربع الثالث من العام الجاري 28 حالة انتهاك، منها 8 حالات اختطاف واعتقال وملاحقة بنسبة 29% من إجمالي الانتهاكات، و4 حالات تعذيب لصحفيين في المعتقلات بنسبة 14%، و4 حالات حرمان من التطبيب والرعاية الصحية للمختطفين بنسبة 14%، و4 حالات تهديد وتحريض على صحفيين بنسبة 14%، و3 حالات منع من التصوير ومصادرة كاميرات

[7] المادة رقم 6 من قانون الصحافة والمطبوعات اليمني، للإطلاع على كامل مواد القانون، انظر الرابط التالي: https://yemen-nic.info/db/laws_ye/detail.php?ID=6716

[8] نقابة الصحفيين تطلق تقريرها النصفي وترصد36 حالة انتهاك طالت الحرية الإعلامية في اليمن، نقابة الصحفيين اليمنيين، 17 يوليو 2021، الرابط: https://bit.ly/3oztgPC

مصورين بنسبة 11%، وحالتي إيقاف لوسائل إعلام بنسبة 7%، وحالتي مداهمة لمنازل صحفيين بنسبة 7%، وحالة واحدة إيقاف عن العمل، واحتلت كاالمعتاد جماعة الحوثي صدارة الأطراف المنتهكة بواقع 13 حالة انتهاك من اجمالي الانتهاكات بنسبة 50%، تلتها الحكومة اليمنية بمختلف تشكيلاتها وهيأتها بواقع 8 حالات انتهاك بنسبة 28%، ثم قوات تابعة للمجلس الإنتقالي الجنوبي بواقع 3 حالات انتهاك بنسبة11%، فيما ارتكبت جهات مجهولة 3 حالات انتهاك بنسبة 11% من إجمالي الانتهاكات.[9]

وبناء على المعطيات السابقة يمكن القول، إن عدد الانتهاكات التي ارتكبتها جميع الأطراف المتحاربة في اليمن خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام الحالي، أي منذ بداية شهر يناير وحتى نهاية سبتمبر 2021، قد بلغت 64 حالة انتهاك، شملت 16 حالة اختطاف واحتجاز لصحفيين، و8 حالات تهديد وتحريض ضد صحفيين، و7 حالات اعتداء على صحفيين وممتلكات خاصة بهم ومقارات إعلامية، و7 حالات منع من التغطية ومصادرة ممتلكات ومقتنيات إعلامية، و4 حالات تعذيب لصحفيين في المعتقلات، و4 حالات حرمان من التطبيب والرعاية الصحية للصحفيين المختطفين، وحالتي إيقاف لوسائل إعلام، وحالة إيقاف لصحفي عن العمل، و7 حالات محاكمات غير عادلة لصحفي

رسم توضيحي لوقائع الانتهاكات بحق الصحفيين في اليمن
يناير - سبتمبر 2021

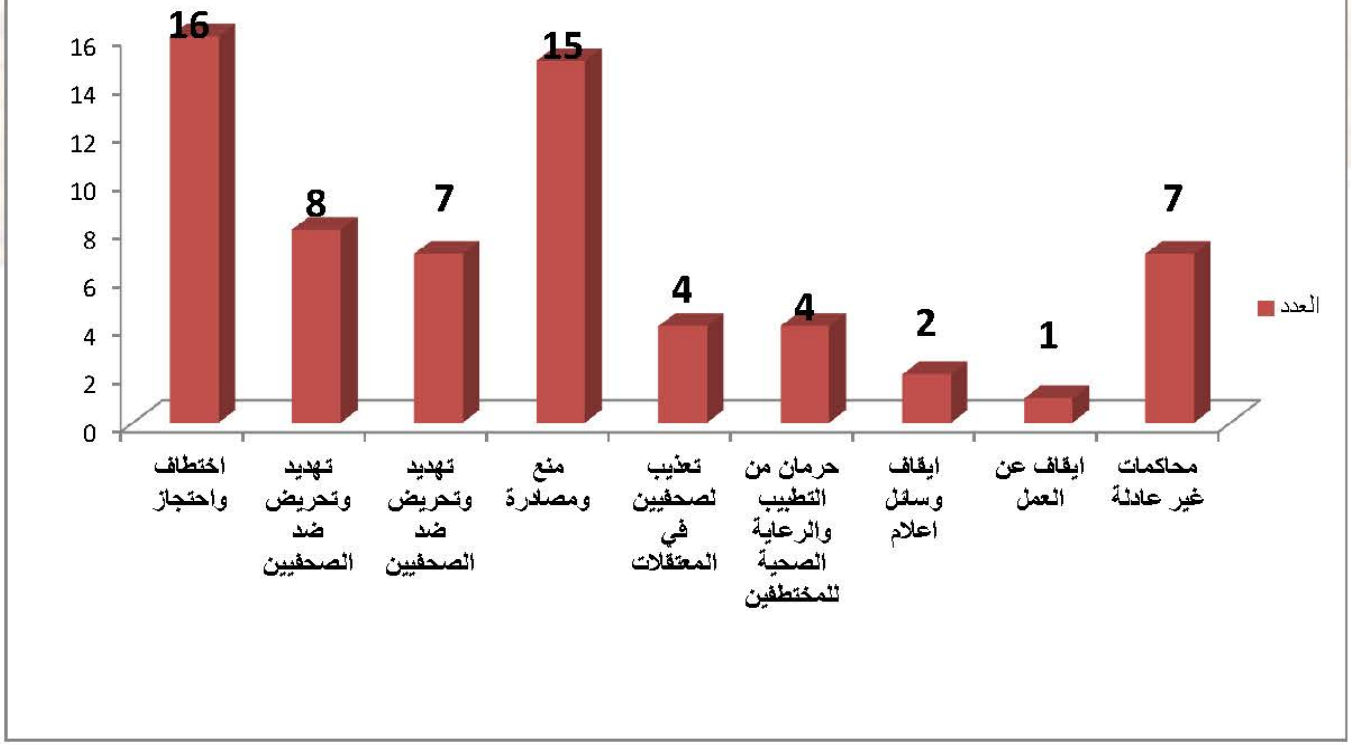

[9] 28حالة انتهاك ترصدها نقابة الصحفيين اليمنيين خلال الربع الثالث من 2021، ، نقابة الصحفيين اليمنيين، 10 اكتوبر 2021، الرابط: https://bit.ly/2YTlEP2

أبرز نماذج استهداف الصحفيين في اليمن خلال عام 2021

استمر الوضع الإنساني والحقوقي في اليمن في التدهور بشكل مروع خلال العام الجاري، إذ واصلت جميع أطراف النزاع انتهاكاتها المروعة بحق المدنيين بمن فيهم الصحفيين والصحفيات والمدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان مع مرور 7 أعوام على إندلاع النزاع، وفي هذا السياق، تعرض الصحفيين في اليمن خلال العام الجاري لعمليات قتل متعمدة خارج إطار القضاء سُلبت على إثرها حياتهم بشكل تعسفي، كما خضعوا لعمليات اعتقال واحتجاز وإخفاء قسرية، وتعرضوا لأسوأ أشكال التعذيب والعقوبة البدنية المهينة والحاطة بالكرامة، وحوكموا في محاكمات جائرة تفتقد إلى أدنى معايير العدالة، وفي ضوء ما سبق، نبرز أهم نماذج استهداف الصحفيين في اليمن خلال العام الحالي فيما يلي:

1. السلب التعسفي للحياة.. أصابع الاتهام تشير إلى تورط الحوثيين في قتل الصحفيين

ضلعت أطراف النزاع في اليمن ولا سيما جماعة الحوثي المتمردة خلال العام الجاري في عمليات قتل واغتيال لصحفيين يمنيين بشكل تعسفي، واقدمت على إنهاء حياة العديد منهم ليس لشيء سوى أدآئهم لعملهم بكل مهنية وموضوعية، وفي هذا الصدد، قتل مجهولون يرجح انتمائهم لجماعة الحوثي، في 9 نوفمبر 2021، الصحفية الشهيرة التي تعمل كمراسلة لقناة الشرق "**رشا عبد الله الحرازي**" وجنينها، وأصابوا زوجها المصور الصحفي المتعاون مع قناتي العربية والحدث "**محمود أمين العتمي**" بجروح بالغة نُقل على إثرها إلى العناية المركزة عبر زرع عبوة ناسفة في سيارتهما في مدينة عدن الواقعة تحت سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي، وقد جاءت عملية الاغتيال هذه بعدما تلقى الصحفي محمود العتمي وزوجته رشا الحرازي رسائل بالقتل من قبل جماعة الحوثي عبر تطبيق الواتساب على خلفية عملهما وتغطياتهما الصحفية[10]، وفي 10 أكتوبر 2021، قُتل الصحافي "**أحمد أبو صالح**" السكرتير الصحفي لمحافظ عدن، والمصور الصحفي ضمن فريق محافظة عدن "**طارق مصطفي**"، والصحفي والإعلامي ضمن فريق المحافظة "**أحمد حديج باراس**" أثناء تعرض موكبهم المرافق لمحافظ عدن لتفجير من قبل مجهولين يرجح إنتمائهم لجماعة الحوثي[11]، وفي 2 أبريل 2021، قُتل الصحفي "**هشام البكيري**" أثناء قيامه بمهمة تغطية المعارك العسكرية بين القوات الحكومية والحوثيين في محافظة تعز جنوب غرب اليمن[12].

2. خلف القضبان.. أطراف النزاع متورطون في وقائع احتجاز واعتقال قسرية للصحفيين

تورطت جميع أطراف النزاع اليمني خلال العام الجاري في وقائع إخفاء واعتقال واحتجاز قسرية لصحفيين يمنيين على إثر آدائهم لعملهم وتغطيتهم الصحفية، فعلى صعيد ذي صلة، اعتقلت قوات الأمن في 18 فبراير 2021 بشكل تعسفي الصحفي **معتز النقيب** مراسل قناة يمن شباب الفضائية، والصحافي **زكريا محمد** مراسل قناة المهرية الفضائية، والصحفية **هالة فؤاد بضاوي**، في مدينة المكلا بمحافظة

[10] استهداف الصحفيين بالعبوات الناسفة.. فصل جديد لمعاناة أصحاب القلم في اليمن، المرجع، 14 نوفمبر 2021، الرابط: https://www.almarjie-paris.com/19042

[11] JSC: تزايد التهديدات بحق الصحفيين اليمنيين، المشاهد، 16 نوفمبر 2021، الرابط: https://bit.ly/3cePksT

[12] اليمن.. مقتل صحفي أثناء تغطيته معارك في محافظة تعز، الاناضول، 2 ابريل 2021، الرابط: https://bit.ly/30HitKY

حضرموت التابعة لسيطرة الرئيس هادي والمحافظ فرج البحسني، على خلفية تغطيتهم للاحتجاجات التي نظمها مجموعة من النشطاء في المكلا في 18 فبراير بحكم عملهم كمراسلين تلفزيونيين[13]. وفي 12 يوليو 2021، اعتقل الحوثيين الصحفي **فهد الأرحبي** في محافظة عمران على خلفية نشره على "فيسبوك" صورًا ومقاطع فيديو، توثق اقتحام عناصر حوثية قاعة أفراح واعتقال العريس والفنانين ومصادرة الآلات الموسيقية، والاعتداء على الضيوف، وإفساد العرس، بذريعة منع الأغاني في الأعراس[14]. وفي يونيو 2021، تعرض الصحفي **محمد مسعد** مدير عام مكتب وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" في مأرب للإحتجاز التعسفي لمدة يومين من قبل قسم شرطة الثورة والمنطقة الأمنية في حي الروضة بمدينة مآرب ولم يتم الإفراج عنه الإ بوساطة[15]. وفي أكتوبر 2021 اعتقلت قوات الحزام الأمني الصحفي **رأفت رشاد** عندما ذهب إلى مقر الحزام الأمني بمنطقة المنصورة لمعرفة أسباب مداهمة عناصر أمنية تابعة للحزام الأمني بعدن مقر إذاعتي عدنية fm وبندر عدن وإيقاف العمل فيهما.[16]

3. تعذيب الصحفيين واخضاعهم لأنماط مختلفة من سوء المعاملة

واجه الصحفيون المحتجزون في السجون الواقعة تحت سيطرة أطراف النزاع اليمني المختلفة أنماط مختلفة من التعذيب وغيره من ضروب المعاملة المهينة واللإنسانية والحاطة بالكرامة، ففي هذا السياق، تعرض الصحفي **يونس عبد السلام** الذي تم اعتقاله في 17 أغسطس 2021، في نقطة عسكرية تابعة لقوات المجلس الانتقالي الجنوبي في منطقة الشيخ سالم بمحافظة أبين، لصنوف مختلفة من التعذيب الجسدي والنفسي المروع في إحدى سجون المجلس الانتقالي، حيث تم اعتقاله في زنازين ضيقة، وحُرم من الطعام والشراب، وتعرض للضرب واللكم وسوء المعاملة[17]. وتعرض أحد مؤسسي موقع عدن الغد الأخباري، الصحافي **عادل الحسني** المعتقل منذ سبتمبر 2020 من قبل الجناح المسلح للمجلس الانتقالي الجنوبي بسبب تقاريره الإخبارية النقدية، لضروب مختلفة من التعذيب وسوء المعاملة بما في ذلك الحرمان من النوم والطعام والشراب والحبس الانفرادي والتقيد بالسلاسل الحديدية والضرب واللكم، حتى أجبر على التوقيع على اعتراف بكونه جاسوسًا لدولة أجنبية وظل كذلك حتى أطلق سراحه في 14 مارس 2021[18]. وظلت جماعة الحوثي تمارس صنوف مختلفة من التعذيب بحق الصحفيين الأربعة: **عبدالخالق عمران، وتوفيق المنصوري، وأكرم الوليدي، وحارث حُميد**، المحكوم عليهم بالإعدام في أبريل 2020، إثر اتهامهم بالتعاون مع التحالف العربي بقيادة السعودية، حيث أودعتهم المليشيا الحوثية زنازين انفرادية، وعرضتهم للتعذيب بطرق وحشية بما في ذلك التعليق والضرب بالعصي الحديدية والأسلاك الكهربائية في مناطق حساسة[19].

---

[13] نماذج للانتهاكات بحق الصحفيين والحقوقيين والأكاديميين في اليمن، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 4 أكتوبر 2021، الرابط: https://bit.ly/3Fk3SUv

[14] أزمة صحفي يمني رصد انتهاكات الحوثي داخل "عرس"، العين الاخبارية، 20 يوليو 2021، الرابط: https://bit.ly/3qL7UkV

[15] نقابة الصحفيين اليمنيين تدين احتجاز الصحفي محمد مسعد بمأرب، نقابة الصحفيين اليمنيين، 27 يونيو 2021، الرابط: https://bit.ly/3cuqJjK

[16] نقابة الصحفيين تدين إيقاف إذاعتي عدنية fm وبندر عدن واعتقال الزميل رأفت رشاد، ، نقابة الصحفيين اليمنيين، 10 يونيو 2021، الرابط: https://www.yemenjs.net/?p=840

[17] الصحفي يونس عبد السلام: تعرضت لتعذيب وحرمان ومعاملة سيئة في سجون الانتقالي، الموقف بوست، 22 أغسطس 2021، الرابط: https://bit.ly/3creDrK

[18] اليمن: القوات المدعومة من الإمارات تعذب صحفيا، هيومن رايتس واتش، 22 فبراير 2021، الرابط: https://bit.ly/2Z4QX9K

[19] الحكومة اليمنية تتهم الحوثيين بـ"تعذيب" 4 صحفيين، الاناضول، 14 سبتمبر 2021، الرابط: https://bit.ly/322qY3F

4. استمرار المحاكمات غير العادلة للصحفيين الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام

ظلت المحاكمات الجائرة التي تفتقر إلى أدنى معايير الإنصاف والعدالة، ترتكب على نطاق واسع من قبل مليشيا الحوثي بحق المدنيين بمن فيهم الصحفيين، وفي هذا السياق، شهدت محكمة الاستئناف الجزائية المتخصصة في صنعاء في شهري مارس ونوفمبر 2021 انعقاد جلسات استماع في قضية الصحفيين الأربعة: **عبدالخالق عمران، وتوفيق المنصوري، وأكرم الوليدي، وحارث حُميد** المحكوم عليهم بالإعدام من قبل المحكمة الجزائية المتخصصة بصنعاء في 11 أبريل 2020، على خلفية إذاعة أخبار وبيانات وإشاعات كاذبة ومغرضة، وتأسيس مواقع على الأنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي لنشر أخبار وشائعات مؤيدة للتحالف الذي تقوده السعودية في اليمن، وبحسب محامي الدفاع، تغيب الصحفيين الأربعة عن جلسات محكمة الاستئناف قاطبة، على الرغم من تقديم النيابة مذكرة بطلب حضورهم، وبعدما طلب المحامي إفادة عن سبب عدم حضور الصحفيين الأربعة لجلسات المحاكمة، فوجئ بأنه تم تسليمهم للجنة تبادل الأسري، تمهيدًا لمبادلتهم بأسرى حرب لدى الحكومة اليمنية، الأمر الذي يبرز إمعان مليشيا الحوثي في حرمان الصحفيين الأربعة من الحق في المحاكمة العادلة والناجزة، من أجل استخدامهم في صفقات تبادل الأسري مع الحكومة اليمنية بما يخالف القوانين الدولية التي لا تسمح بمبادلة المعتقل بأسير الحرب.[20]

5. الاعتداء على الصحفيين وممتلكاتهم وترهيبهم

امعنت أطراف النزاع اليمني خلال العام الجاري في الاعتداء على الصحفيين وترهيبهم بطرائق عدة، فعلى صعيد ذي صلة، تعرض الصحفي **مجاهد حمود** الذي يعمل في موقع المشاهد وشبكة صحافة البيانات في اليمن، في نوفمبر 2021، للاعتداء والضرب وكافة أشكال التنكيل من قبل مندوب البحث الجنائي بقسم صينة[21]، وفي 20 أكتوبر 2021، تعرض الصحفي **مفيد الغيلاني** للاعتداء من قبل مسلحين مجهولين، في جولة باب موسى بمحافظة تعز، إذ قاموا بالاعتداء عليه بالضرب، وحاولوا تكسير سيارته، والنيل منه بشتى الطرق[22]. وفي 10 اكتوبر 2021، اعتدت مليشيا الحوثي على الصحفي **عبدالرحمن الغابري** ومنعته وفريق عمله من التصوير في صنعاء القديمة أثناء قيامهم بمهمة تصوير فيلم حول الملامح الجمالية لليمن، حيث تم إيقافهم في قسم اللقية ومصادرة كاميراتهم وتلفوناتهم المحمولة رغم امتلاكهم لتصريح من وزارة الثقافة الخاضعة للجماعة بصنعاء[23]. وفي مطلع أكتوبر الماضي، تلقى الصحفيين: **صبري سالمين بن مخاشن، ومحمد عبدالوهاب اليزيدي، ومحمد صالح الشرفي**، رسائل تهديد بالتصفية من قبل مجهولين على موقع التواصل الاجتماعي فيس بوك[24]، وفي أغسطس 2021، تعرض الصحفيين **نائف الوافي، وطه صالح** للملاحقة ومداهمة منزليهما في مدينة تعز من قبل عناصر مسلحة بعد تلقيهما

---

[20] الميليشيات تجدد محاكمات هزلية للصحفيين الأربعة.. وتحذيرات: حياتهم في خطر، العاصمة، 15 نوفمبر، 2021، الرابط: https://bit.ly/3cvDLNW

[21] مرصد الحريات يدين الإعتداء على الصحفي مجاهد حمود، المشاهد، 6 نوفمبر 2021، الرابط: https://bit.ly/3qR0Vqt

[22] مسلحون مجهولون يعتدون على الزميل مفيد الغيلاني، المشاهد، 20 أكتوبر 2021، الرابط: https://bit.ly/30GLarD

[23] نقابة الصحفيين تدين ما تعرض له الزميل الغابري وترفض تعسفات الحوثيين، نقابة الصحفيين اليمنيين، 10 اكتوبر 2021، الرابط: https://bit.ly/324uoTx

[24] نقابة الصحفيين ترفض ترهيب الصحفيين واتخاذ وسائل التواصل للتحريض عليهم، نقابة الصحفيين، 10 اكتوبر 2021، الرابط: https://bit.ly/3oIiFSj

اتصالات بوجود توجيهات للقبض عليهما[25]. وفي يونيو 2021، تعرض الصحفي **محمد العزيزي** للاعتداء بالضرب والطعن من قبل عصابة أمام مقر سكنه في صنعاء، ما أدى لإدخاله العناية المركزة.[26]

الخاتمة التوصيات

ختامًا، يمكن القول، إن الانتهاكات الحقوقية بحق الصحفيين والصحفيات في اليمن بما في ذلك القتل والحرمان التعسفي من الحياة، والإخفاء والاعتقال القسريين، والتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، والمحاكمات الجائرة المفتقدة لمعايير العادلة والإنصاف، قد أُرتكبت من قبل جميع أطراف النزاع اليمني منذ مطلع العام الجاري بلا هوادة. والحق، إن ما شجع هذه الأطراف على التمادي في ارتكاب انتهاكات حقوقية جسيمة بحق المدنيين بمن فيهم الصحفيين في اليمن، هو تفشي ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق المدنيين في خضم غياب مؤسسات الدولة وتنازع الأطراف اليمنية في سياق الحرب الدائرة منذ ما يربو على السبعة أعوام، وفي ضوء ما سبق، تقدم مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان توصياتها إلى جميع أطراف النزاع في اليمن على النحو التالي:

- التوقف الفوري عن استهداف المدنيين ولا سيما الصحفيين بالقتل والاغتيال ومنحهم الحماية الواجبة بموجب القانون الدولي الإنساني.
- الإفراج الفوري عن جميع الصحفيين المحتجزين والمعتقلين على خلفية أدائهم لعملهم وتغطياتهم الصحفية.
- التوقف الفوري عن جميع صنوف التعذيب وغيره من أنماط المعاملة القاسية والمهينة والحاطة بالكرمة التي يتعرض لها الصحفيين في أماكن الاحتجاز والسجون الخاضعة لسيطرة أطراف النزاع.
- ضمان توافر مقومات العدالة والإنصاف في المحاكمات التي يخضع لها المدنيين بمن فيهم الصحفيين في اليمن على النحو المتوافق مع المبادئ القضائية المعترف بها في الأمم المتمدينة.
- العمل على إنهاء ظاهرة الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة بحق المدنيين بمن فيهم الصحفين وضمان ألا تمر جريمة بدون عقاب.
- التوقف الفوري عن اتباع السياسات التي ترمي إلى التضييق على عمل الصحفيين وترهيبهم والاعتداء عليهم.

[25] نقابة الصحفيين اليمنيين تدين ملاحقة الزميلين الوافي وصالح في تعز، نقابة الصحفيين، 10 اكتوبر 2021، الرابط: https://bit.ly/3oFwmBz

[26] "نقابة الصحفيين" تدين الاعتداء على الصحفي محمد العزيزي بصنعاء، المهرية نت، 27 يونيو 2021، الرابط: https://bit.ly/3oJ0Mmr